A E

الأمم المتحدة

UN LIBRARY

JUN 19 1989

UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

A/44/217
E/1989/56
12 April 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ١٣ من القائمة الاولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
البند ٣ من جدول الاعمال المؤقت
المناقشة العامة للسياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

الامن الاقتصادي الدولي

تقرير الامين العام

* A/44/50/Rev.1 .

89-09699 ٠٤٩٥ز(٨٩)

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٦٥/٤٢ ، الى الأمين العام "أن يتشاور مع شخصيات بارزة تمثل جميع المناطق بشأن مبادئ الأمن الاقتصادي الدولي في ضوء هذا القرار ، آخذا في الاعتبار الولايات الحالية في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وأن يقدم استنتاجاته في هذا الصدد إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي" . واتصل الأمين العام بمجموعة متنوعة جغرافيا من الشخصيات البارزة وطلب منها آراءها بشأن مبادئ الأمن الاقتصادي الدولي . ويتضمن هذا التقرير تحليلا للردود الواردة من الشخصيات البارزة واستنتاجات الأمين العام وتوصياته . ويذكر التقرير أن الحاجة إلى الأمن الاقتصادي الدولي هي نتيجة منطقية للترابط المتزايد للاقتصادات الوطنية . وثمة إشارة الى أنه يمكن تعزيز الأمن الاقتصادي الدولي باتباع نهج عملي متدرج يؤكد أهمية اتخاذ اجراءات ملموسة لبناء الثقة وتذليل المشاكل المشتركة .

أولا - مقدمة

١ - أعربت الجمعية العامة ، في قرارها ١٦٥/٤٣ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، عن اقتناعها "بأن السعي الى توفير الأمن الاقتصادي الدولي ينبغي أن يقوم على أساس حوار عالمي بناء ومستمر وأكثر شمولا داخل الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة وبهدف وضع نهج وتدابير عملية تسهم في تحسين النظام الاقتصادي الدولي من خلال إصلاح وتعزيز إطار المبادئ والقواعد الذي ينظم العلاقات التجارية والنقدية والمالية وتعمل البلدان داخل حدوده" .

٢ - ولابد من الإشارة الى أن الأمن الاقتصادي الدولي نوقش في دورات سابقة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي . ففي عام ١٩٨٧ ، استجابة لقراري الجمعية العامة ١٧٣/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ١٨٤/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، أعد الأمين العام تقريرا أوليا عن مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي (A/42/314-E/1987/77 و Add.1) . وكما جاء في التقرير المذكور ، تشارك الأمم المتحدة في السنوات الاخيرة مشاركة نشطة في مجموعة من القضايا المتصلة بالأمن في إطاره الاوسع[(١)] . وبالفعل ، يتصل الأمن الاقتصادي الدولي بأنواع أخرى من الأمن ويجب أن ينظر إليه في إطار واسع . ولابد من الإشارة ، في جملة أمور ، في هذا الصدد ، الى مداولات الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة بشأن وضع نهج شامل لتعزيز السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة (القرار ٨٩/٤٣ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) ، وبشأن الصلات بين الأمن الدولي ونزع السلاح (القرار ٧٦/٤٣ ألف المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) ، وبشأن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح (القرار ٧٨/٤٣ باء المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) ، وبشأن التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن الدولي (القرار ٧٧/٤٣ ألف المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) ، وبشأن البيئة (القرار ٥٣/٤٣ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) .

٣ - وسعت الجمعية العامة ، بطلب هذا التقرير ، إلى دفع الحوار بشأن قضية الأمن الاقتصادي الدولي وإلى ايجاد استجابات دولية يمكن أن تساهم في تعزيز الأمن الاقتصادي . وطلب من الأمين العام ، في القرار ١٦٥/٤٣ ، "أن يتشاور مع شخصيات بارزة تمثل جميع المناطق بشأن مبادئ الأمن الاقتصادي الدولي في ضوء هذا القرار ، آخذا في الاعتبار الولايات الحالية في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وأن يقدم استنتاجاته في هذا الصدد الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي" .

٤ - واستجابة لما طلب في هذا القرار ، اتصل الأمين العام بمجموعة متنوعة جغرافيا من الشخصيات البارزة والتمس آراءها بشأن مبادئ الأمن الاقتصادي الدولي . وطُلب على نحو محدد من الشخصيات البارزة أن تقدم آراءها واقتراحاتها بشأن بعض جوانب الأمن الاقتصادي الدولي ، مركزة على ما يلي :

(أ) وضع تعريف أكثر دقة للأمن الاقتصادي الدولي ، وبصفة خاصة علاقته بالأمن الاقتصادي الوطني ؛

(ب) السياسات والصكوك والمؤسسات اللازمة للمحافظة على الأمن الاقتصادي الدولي وتعزيزه ، وبصفة خاصة المبادئ والإطار اللازم لتنظيم العلاقات الدولية في المستقبل في مجالات مثل التجارة الدولية ، والسلع الأساسية ، والخدمات ، والعلم والتكنولوجيا ، والعلاقات النقدية والمالية ، ورؤوس الأموال والعمالة ؛

(ج) تعزيز النظم الاقتصادية الدولية القائمة ، مثل الترتيبات المتعلقة بالتجارة داخل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، وبالتمويل الانمائي في إطار البنك الدولي ، وبالتعاون النقدي في صندوق النقد الدولي ، من أجل تعزيز الأمن الاقتصادي الدولي ؛

(د) دور وأداء الشركات عبر الوطنية والأسواق المالية والرأسمالية في الاقتصاد العالمي الذي يتسم بصفة متزايدة بطابع عالمية الانتاج والتوزيع ؛

(هـ) المشاكل الناشئة عن استخدام القوة الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية وإمكانيات تخفيف أو إزالة آثارها الضارة ؛

(و) الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز دور الأمم المتحدة في المحافظة على الأمن الاقتصادي الدولي وتعزيزه .

٥ - ويتألف هذا التقرير من جزءين . الأول يتضمن تحليلا للردود الواردة من الشخصيات البارزة ؛ والثاني يورد الاستنتاجات والتوصيات .

ثانيا - تحليل آراء الشخصيات البارزة واقتراحاتها بشأن مبادئ الأمن الاقتصادي الدولي

٦ - يبدو أن هناك شعورا متزايدا بتعاظم انعدام الأمن الاقتصادي الدولي . وثمة أسباب لذلك ، لعل أكثرها وضوحا الاستخدام المحتمل والفعلي للقوة الاقتصادية كسلاح علني من أسلحة السياسة الخارجية وحدة تقلبات الأسعار التجارية الدولية وازدياد الحمائية من ناحية ، وشعور واضعي السياسات الوطنية بفقدان السيطرة على اقتصادات بلدانهم ، لاسيما في العلاقات الاقتصادية الدولية ، من ناحية أخرى .

٧ - وتردد التعبير عن الشعور بانعدام الأمن على مستوى الحكومات الوطنية ، والمؤسسات الحكومية الدولية والاقليمية ، وفي كثير من اجتماعات المنظمات الاقتصادية الدولية . وأعرب أيضا عن قلق مماثل في محافل غير حكومية ، مثل الاجتماع الدولي المعني بالأمن الاقتصادي العالمي المنعقد في موسكو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ آب/اغسطس ١٩٨٨ ، الذي حضره علماء وشخصيات بارزة من جميع مناطق العالم .

٨ - وانعدام الأمن بالتصور الذي ظل عليه خلال العقدين الماضيين أو نحو ذلك نابع من مصادر أخرى أيضا . فهناك تطورات هامة لا تزال تقع خارج أطر العلاقات الاقتصادية التي تنظمها مؤسسات بريتون وودز . وبالاضافة إلى ذلك ، فالنهج المتعدد الأطراف في ميدان الشؤون الاقتصادية الدولية الذي تمثله هذه الأطر يصبح بصفة متزايدة موضع شك . وقد نشأت آليات جديدة لها صفة رسمية أقل . وبالاضافة إلى ذلك ، فثمة تجاهل مكشوف لنص وروح بعض الاتفاقات الرئيسية التي وضعت لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة ما بعد الحرب . ونتيجة لذلك ، أصبحت القرارات الاقتصادية وآثارها أقل وضوحا . ولئن كانت هذه الظواهر تؤثر على جميع البلدان ، فالبلدان النامية عرضة بصفة خاصة للتأثر كما ثبت ، ومعرضة لخطر فقدان السيطرة على مصيرها الاقتصادي .

٩ - وتطرح اسهامات الشخصيات البارزة الملخصة أدناه مجموعة كبيرة من التصورات الدقيقة والآفاق فيما يتعلق بمسألة الأمن الاقتصادي الدولي . وتكشف أيضا عن درجة من الازدواجية لا تزال تصاحب مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي . وعن بعض اختلافات في الرأي بشأن التدابير التي يمكن أن تتخذ على نحو واقعي لتعزيز الأمن الاقتصادي الدولي .

١٠ - وناقشت الشخصيات البارزة ، في ردودها ، مجموعة كبيرة من القضايا المتصلة بمسألة الأمن الاقتصادي الدولي . ويمكن تصنيف هذه القضايا تحت ثلاثة عناوين كبيرة :

(أ) مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي ؛

(ب) سياسات المحافظة على الأمن الاقتصادي الدولي وتعزيزه في القطاعات المختلفة ؛

(ج) ملاءمة الأطر المؤسسية القائمة ، بما في ذلك دور الأمم المتحدة .

ويجري ابراز القضايا التي تتفق عليها بصفة عامة الشخصيات البارزة . وتذكر أيضا القضايا التي من الواضح عدم وجود توافق آراء بشأنها .

ألف - مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي

١١ - أشارت الشخصيات البارزة ، في ردودها ، الى القوى المغيّرة للاقتصاد العالمي التي أفضت الى زيادة انعدام الأمن الاقتصادي للدول ، ولا سيما البلدان النامية . ورأت بصفة عامة أنه من المناسب تماما في هذه المرحلة أن ينظر المجتمع الدولي في التدابير اللازمة للمحافظة على الأمن الاقتصادي الدولي وتعزيزه . إلا أن هناك تسليما اعترافا واسعا بأن مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي مفهوم معقد يصعب تعريفه بدقة . فهو يتصل بأنواع أخرى من الأمن ويجب أن ينظر إليه في إطار عام . ورأى عدد من الشخصيات البارزة أن هناك حاجة إلى النظر في الأمن الاقتصادي الدولي في سياق نظام للأمن الشامل .

١٢ - وهناك تفاهم عام على امكان تعزيز الأمن الاقتصادي الدولي بتوفير عناصر الاستقرار وقابلية التنبؤ والعول في العلاقات الاقتصادية الدولية . وتم التأكيد على الثقة والتيقن المتبادلين بصفتهما عنصرين هامين في الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الاقتصادي الدولي . ولاحظت بعض الشخصيات البارزة أن الأمن الاقتصادي الدولي مفهوم نسبي غير مطلق ، وأن العلاقات الاقتصادية الدولية اتسمت دائما بدرجة ما من عدم الاستقرار وعدم قابلية التنبؤ .

١٣ - وأعربت عدة شخصيات بارزة ، لدى الاشارة إلى الصعوبات المصاحبة لتعريف الأمن الاقتصادي الدولي تعريفا دقيقا ومضبوطا ، عن تفضيلهم لاستخدام اصطلاح مختلف . فبدلا من عبارة "الأمن الاقتصادي الدولي" رأى أحدهم أنه ينبغي استخدام "التعاون الاقتصادي الدولي" ، بينما رأى آخر أن "الاستقرار الدولي" تعبير أكثر ملاءمة .

١٤ - وكان من رأي عدة شخصيات بارزة أن الحاجة تدعو إلى المزيد من العمل لتطوير مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي بصورة أكمل . وذكر أن الأمم المتحدة ينبغي أن تتعاون تعاونا وثيقا مع المنظمات غير الحكومية والخبراء خارج الأمم المتحدة في هذه المهمة . ولا مناص من التدرج في إعطاء هذا المفهوم صبغة عملية . وموالاة التفكير والتأمل ينبغي ألا تمنع المجتمع الدولي من اتخاذ تدابير قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل لمعالجة أسباب انعدام الأمن الاقتصادي .

باء - سياسات المحافظة على الأمن الاقتصادي الدولي وتعزيزه

١٥ - تنوعت كثيرا السياسات الاقتصادية الدولية ومجالات الاهتمام التي ناقشتها الردود . ولكن كان هناك قدر من الاتفاق بشأن بعض القضايا الأكثر أهمية في الوقت الراهن . وكثرت الاشارة إلى عدة مواضيع ومنها مشكلة الديون ، والحمائية وغيرها من القضايا التجارية ، والقضايا النقدية مثل تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف ، وتحويلات الموارد ، والاهتمامات المتعلقة بالبيئة ، وآثار الكوارث الطبيعية ، وتثبيت أسعار السلع الاساسية ، ودور العلم والتكنولوجيا ، والحرب ضد الجوع . واعتبر بعض هذه المواضيع مصادر رئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي .

١٦ - واتضح وجود خلاف في الرأي بين الشخصيات البارزة بشأن عدد من المواضيع الهامة والحاسمة حقا . ففيما يتعلق بملاءمة النظم الدولية القائمة المتعلقة بالتجارة ، والنقد والتمويل ، رأى بعضهم أن النظم القائمة تطرح إطارا قويا من الممكن للنمو والتنمية أن يتحققا فيه مستقبلا بانصاف . ولئن اعترف ، بعض المجيبين من الشخصيات البارزة بأن التغيير والاصلاح ضروري ، لم يروا هم أنفسهم حاجة إلى إجراء اصلاح شامل للنظم التي وضعت في بريتون وودز وساورتهم بالاضافة إلى ذلك شكوك في جدوى اتخاذ أية مبادرات جديدة واسعة النطاق كالمبادرات التي ظهرت في السبعينات .

١٧ - ولمس آخرون حاجة إلى إجراء تغييرات جذرية أكبر في النظم النقدية والمالية والتجارية القائمة ، لاسيما في بنية اتخاذ القرارات ، وذلك من أجل تنشيط النمو الاقتصادي مع تحقيق الانصاف . وأشيرت أيضا مسألة إدماج الاقتصادات المخططة مركزيا في الأنظمة القائمة المذكورة .

١٨ - وظهرت أيضا فروق واضحة فيما يتعلق ببعض قضايا محددة . فقد رأت بعض الشخصيات البارزة أن دور الشركات عبر الوطنية حاسم وايجابي بصفة عامة ، بينما كان البعض الآخر أكثر انتقادا ونادى بالمزيد من الاشراف والتنظيم لانشطة الشركات عبر الوطنية والقطاع الخاص بصفة عامة . ورأى بعض المجيبين أن ممارسة النفوذ الاقتصادي أمر لا مفر منه ، بينما رأى آخرون أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ تدابير خاصة للحد من القسر الاقتصادي .

١٩ - وأبرز عدد من الشخصيات البارزة أهمية التعاون الاقليمي والاكتفاء الذاتي الجماعي كوسيلة تستطيع بها البلدان النامية معالجة مشكلة انعدام الامن الاقتصادي .

جيم - دور الأمم المتحدة

٢٠ - كانت الآراء المتعلقة بدور الامم المتحدة متنوعة وصيغت إلى حد كبير في قوالب شديدة العمومية . واعترف جميع المجيبين ، ضمنا إن لم يكن صراحة دائما ، بأن للامم المتحدة دورها الهام في تعزيز الأمن الاقتصادي الدولي .

٢١ - وطرحت الشخصيات البارزة مقترحات كثيرة بشأن دور الامم المتحدة . وذكر أكثر من واحد من هؤلاء بعض الافكار المحددة . وكان هناك شعور قوي لصالح تقوية الامم المتحدة وتعزيز قدرتها لبلوغ أهداف الميثاق . واقترح أن تتولى الامم المتحدة مهمة تنسيق الجهود الدولية لتحقيق الأمن الاقتصادي الدولي وتعزيزه . ومن التدابير العملية في هذا الشأن مناقشة الأمن الاقتصادي الدولي خلال دورات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمساعدة الشخصيات البارزة .

٢٢ - وفي سياق تعزيز الامم المتحدة ، اقترح البعض إعادة بحث دور كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ورأى عدد منهم ايجابية فكرة تحويل المجلس إلى مجلس للأمن الاقتصادي والاجتماعي يكون ذا مسؤوليات أكبر وسلطة أوسع (٣) .

٢٣ - وكانت هناك أفكار أعم بشأن دور الامم المتحدة تتصل بهذه الاقتراحات المحددة . وكان هناك اعتراف بأن المفاوضات الاقتصادية ينبغي أن تُجرى في المقام الأول في الوكالات والمحافل المتخصصة الملائمة التابعة للأمم المتحدة ، وكان هناك أيضا شعور بأن باستطاعة الامم المتحدة أن تساهم مساهمة مفيدة في مناقشة بعض المشاكل الاقتصادية النظامية التي تهدد الاقتصاد العالمي الذي يزداد ترابطا .

غير أنه ذُكر أن الامم المتحدة ووكالاتها تستطيع أن تكون أقوى وأشد في دعوتها للتعاون الدولي . وكان هناك أيضا شعور بأن الامم المتحدة تكون أعظم فعالية عندما تضطلع بدور الوسيط الامين .

٢٤ - وتناولت عدة شخصيات بارزة الإنذار المبكر ، بوصفه من وظائف الامم المتحدة . وذُكر أن اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي وما تقوم به من أعمال هي بمثابة آلية إنذار عالمية أولية . ورأت شخصية بارزة أخرى أن اجتماعا سنويا يعقد بين الامين العام للامم المتحدة ورؤساء المنظمات الإقليمية جميعها سيشكل نموذج نظام للإنذار المبكر . كما رأت شخصية أخرى أنه إذا أريد للإنذار المبكر أن يكون فعالا فينبغي أن يضطلع به خبراء مستقلون .

٢٥ - وفيما يتصل بكيانات منظومة الامم المتحدة ، ذُكر أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة غات ينبغي أن تقبل في عضويتها دولا ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة ، كجزء من عملية إصلاح الوكالات والمؤسسات المتخصصة المعنية بالمسائل النقدية والمالية والتجارية . غير أنه كان هناك رأي آخر مفاده أن المنظمات المذكورة ينبغي ، في الوقت الراهن ، ألا تغير عضويتها .

ثالثا - استنتاجات وتوصيات

٢٦ - لا يوجد توافق آراء بشأن التعريف الدقيق أو الفائدة الملازمة لمفهوم الامن الاقتصادي الدولي ، ولكن ما زال بالإمكان بالفطرة وضع تعريف لهذا المفهوم وتعيين طريقة لتنفيذه . وبالإضافة إلى ذلك ، فالوقت مناسب لزيادة الوعي للامن الاقتصادي الدولي وتعيين ما يؤدي إلى تعزيزه من إجراءات ملموسة متعددة الاطراف . وهناك دلائل واضحة على أن أزمة التعددية التي حالت دون تحقيق تقدم في العقدين الماضيين هي على وشك الانتهاء . فقد تحسنت في الآونة الاخيرة العلاقات الدولية تحسنا كبيرا . وخف التوتر بين الدول الرئيسية . وبدأ مجلس الامن أداء وظيفته كما جاءت في الميثاق وحدث تحرك ملحوظ نحو تسوية المنازعات الإقليمية وتقدم هائل في التفاوض من أجل تخفيض مستوى الاسلحة النووية .

٢٧ - وفي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، هناك تقبل متجدد لحتميات النهج التعددي . وكما جاء في تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة عام ١٩٨٨ ، "عندما تتطلب المشاكل العالمية إيجاد حلول عالمية ، تبدو أهمية الامم المتحدة للدول الاعضاء واضحة للجميع"(٣) .

٢٨ - إن إدارة اقتصاد عالمي يزداد شمولا وترابطا ويتسم بدرجة أكبر من التعددية ، تشكل تحديا لراسمي السياسات وتطرح فرصا جديدة لإحداث تغييرات مفيدة تبادليا . ومن شأنها أن تؤكد أيضا الحاجة إلى تعزيز وتطويع وتغيير صيغة المؤسسات والنظم القائمة بما يحقق مصلحة الجميع . وفي هذا الصدد ، فإن اتساع الاسواق العالمية يمكن أن يوفر حافزا قويا وأساسا منطقيا لتكثيف الإجراءات وتحقيق تضافرها من جانب المجتمع الدولي بغية الحد من الفقر وتوسيع الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والامم .

٢٩ - إن الهدف من الأمن الاقتصادي الدولي ، كما أكدت ذلك مرارا الشخصيات البارزة ، هو ضمان قيام الإطار المعياري المؤسسي الشامل الذي يمكن ضمنه تحقيق هدف السلم للجميع عن طريق تعزيز عناصر الاستقرار والقابلية للتنبؤ والموثوقية في العلاقات الاقتصادية الدولية . ومن المتفق عليه عموما إمكان تعزيز الامن الاقتصادي الدولي عن طريق اتخاذ إجراءات دولية ملائمة في الميادين المختلفة التي يرى أنها تشكل المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في الوقت الراهن .

٣٠ - والاقتراحات التالية التي تركز على جوانب الامن الاقتصادي الدولي لا يمكن اعتبارها جامعة أو شاملة . بل ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها خطوات متنامية عملية يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية العالمية المطردة ، ومن ثم في تعزيز شروط الأمن للجميع . وفي هذا الصدد ، فمجموعة العلاقات النقدية والتجارية والمالية ، والمحافظة على البيئة ، والمسائل المتصلة بالأمن الغذائي كلها شواغل عالمية هامة .

٣١ - وأصبحت الآن مشكلة الديون ، التي كانت لمدة طويلة قضية محلية فيما يتعلق بكثير من البلدان ، شاغلا سياسيا واقتصاديا رئيسيا ضاغطا بالنسبة للمجتمع الدولي كله . وكان من شأن الاستراتيجية السائدة ، التي أكدت الحاجة إلى الإصلاح المحلي مقترنا بوصول تدفقات مالية إضافية تكون باعثا هاما للنمو ، الوصول بالامور إلى حالة فعلية من الجمود طالت واستمرت . وثمة عوامل مثل بطء النمو الاقتصادي ونقص التمويل والحمائية وانخفاض أسعار السلع الاساسية عزز أحدها الآخر في الاتجاه السالب مع مرور الزمن ، مما أوقف تقريبا عملية التنمية في معظم أمريكا اللاتينية والقارة الافريقية وسبّب اضطرابات اجتماعية وسياسية . ولم تنجح البلدان المدينة ، ومنها بعض بلدان أوروبا الشرقية ، التي أصبح عبء ديونها مفرطا ، من استعادة النمو المطرد بمعدل كافٍ . وقد أوضحت التجربة بشكل ساطع مؤخرا أن الاختيار بين تسوية العجز في الحساب الجاري والحد من الطلب يجيء تماما على حساب المتطلبات الطويلة الاجل لاستمرار النمو واطراد التنمية الاقتصادية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الاضطرابات

القصيرة الأجل التي أصابت المجتمعات بسبب هذه العملية وأثرها على رفاهية أكثر المجموعات ضعفا كانت مفرطة لدرجة أنها أدت إلى المطالبة بسياسات تكيف ذات "وجه إنساني" .

٣٢ - وتحظى بقبول متزايد استراتيجية جديدة لمعالجة مشكلة الديون تقوم على تخفيف أعباء خدمة الديون وعلى اتخاذ تدابير لتخفيض الديون . وقد طرحت عدة اقتراحات وينبغي الآن ترجمتها إلى إجراء سياسي . وتستطيع الأمم المتحدة أن تلعب دورا هاما في هذه العملية وبخاصة عن طريق توفير المحفل الذي يمكن فيه توسيع نطاق توافق الآراء هذا الآخذ في الظهور وتوفير القوة الدافعة اللازمة للتوصل إلى حل طويل الأجل لمشكلة الديون .

٣٣ - ويمكن أن تؤدي عملية التعديل التقلصي هذه في الاقتصاد العالمي إلى مزيد من الاضطرابات الرئيسية ، لا سيما في وقت يؤدي فيه النظام التجاري العالمي باتجاهه المتزايد نحو الحمائية إلى إحباط الجهود التصديرية التي تبذلها البلدان النامية بصفة عامة والبلدان المثقلة بالديون بصفة خاصة . وإن إزالة الجدران الحمائية وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف يمكن أن يمنعا حدوث هذا السيناريو المحتمل . ومن وجهة نظر عالمية ، يعتبر الاختتام الناجح لجولة أوروغواي المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ذا أهمية حاسمة بالنسبة لتعزيز العمل بنظام تجاري مفتوح تستفيد منه جميع البلدان .

٣٤ - وفي الوقت ذاته ، فعكس التدهور الكبير في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية وانخفاض التحويلات المالية أو نقصها أمر ينبغي أن يتعهده المجتمع الدولي بهمة . وينبغي الاهتمام بضرورة جعل الصندوق المشترك في حالة تشغيل كامل بدون مزيد من التأخير ، بصفته عنصرا واحدا لا أكثر لزيادة الاستقرار في الأسواق التجارية . وهناك أيضا حاجة إلى تعزيز حجم تدفقات المساعدة الإنمائية ونوعيتها والقدرة على التنبؤ بها .

٣٥ - أما التحدي الذي يفرضه الخطر المحيق بالبيئة فليس أقل شدة . ولقد تطور الوعي بالقضايا البيئية تطورا كبيرا مع مرور الزمن ومن المسلّم به بصفة عامة الآن أن استعمال موارد المحيط الحيوي ، والمحيطات ، والفضاء يتطلب استراتيجية منسقة وعالمية . وإن عواقب "ظاهرة الاحتباس الحراري" واستنفاد طبقة الأوزون ، وانتقال النفايات الخطرة عبر الحدود ، والأمطار الحمضية ، وتحات التربة ، والتصحر

وإزالة الاحراج ، والكوارث التي من صنع الإنسان ، يمكن أن تخل إلى حدّ كبير بالانماط والهياكل القائمة للإنتاج ، والعمالة ، والتجارة ، ومن ثم يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا في رفاهية الإنسان في كل مكان . وينبغي تعيين هذه المشاكل على نحو أنسب وتجرى فيما يتعلق بها التغييرات اللازمة في سياسات الحكومات . كما أن هناك حاجة إلى فهم القيود التي تحكم مسار التنمية المطردة في العالم فهما أفضل . وعلى الصعيد الدولي ، ينبغي على وجه السرعة استكشاف وإعمال الوسائل والطرق الكفيلة بتعزيز القدرة على تعيين مثل هذه القضايا الناشئة ذات الأهمية العالمية وما لها من آثار على السياسة الوطنية والدولية ، وتقييم هذه القضايا وآثارها ، والإبلاغ عنها ، والعمل على إيجاد توافق آراء بشأنها .

٣٦ - وشهدت العقود القليلة الماضية تقدما ملحوظا في تحقيق مستويات أعلى للإنتاج الغذائي . غير أن الجوع وسوء التغذية لا يزالان يؤثران في قطاعات كبيرة من سكان العالم . واستمرار هذه الحالة الحرجة هو جزئيا انعكاس لاختلالات التوازن المتواصلة في أنماط توزيع الغذاء . وقد أُلغي أثر الفوائد الناجمة عن المعونة الغذائية والسياسات الحكومية بفعل الكوارث الطبيعية والنقص في حصائل الصادرات ، ومن ثم تقلصت قدرة عدد كبير من البلدان على الاستيراد ، وتزايدت صعوبة الحصول على القروض الخارجية . ولهذه الأسباب ، يؤكد العدد الأخير من تقرير "الحالة الاجتماعية في العالم" على حقيقة مفادها أنه "في عام ١٩٨٩ ، من المحتمل أن تشغل مشاكل قليلة في قطاع الأغذية أذهان مقرري السياسة في عدد كبير من البلدان النامية أكثر مما تشغلهم مشكلة الأمن الغذائي" (E/CN.5/1989/2 ، الصفحة ١١) . ويعمل على نحو مكثف عدد من هيئات ووكالات الأمم المتحدة ، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومجلس الأغذية العالمي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل تعزيز الأمن الغذائي . غير أن هناك مجالا واسعا على الصعيد الدولي لبذل مزيد من الجهود المتضافرة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الغذائي وإدخال تحسينات على توزيعه في جميع أنحاء العالم . وإن إزالة الحواجز الحمائية والإعانات المالية في مجال تجارة الأغذية ، وزيادة المعونة الغذائية كمصدر إمدادات للبلدان ذات العجز الغذائي ولمواجهة حالات الطوارئ ، وتحقيق استمرارية شبكات الإنذار العالمية لتفادي وقوع أية طوارئ و/أو التخطيط لمواجهتها ، هي مجالات سياسية تتطلب اهتماما تكون له الأولوية ونهجا منسقا .

٣٧ - وكما هو مبين أعلاه ، تستطيع الأمم المتحدة أن تساهم مساهمة إيجابية في تعزيز الأمن الاقتصادي في شتى الميادين . وإن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة

المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، ولا سيما لتنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية ، المقرر عقدها عام ١٩٩٠ ، والتحضير للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (للتسعينات) يوفران فرصا للمجتمع الدولي لاستحداث أطر ملائمة تتخذ داخلها إجراءات محددة .

٣٨ - غير أنه اتضح ، خلال السنوات العديدة الماضية ، أن آلية التعاون الدولي يجب أن تطوع لتمكين المنظمة العالمية من أن تلعب دورا أكثر نشاطا وإيجابية في الجهود المتعددة الأطراف . وكما هو معروف جيدا ، وضعت مجموعة من التدابير الإصلاحية .

٣٩ - والتشخيص المبكر هو أحد المجالات التي تستطيع الأمم المتحدة أن تلعب فيها دورا نشطا . وقد ذُكر في التقرير الذي وضعه الأمين العام من قبل عن مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي أنه يمكن تطوير المفهوم عن طريق إجراء مناقشة جدية لتطوير شبكات الإنذار المبكر في الأمم المتحدة (A/42/314-E/1987/77 و Add.1) . وفي هذا الصدد طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٥ من القرار ١٦٥/٤٢ إلى الأمين العام أن يواصل ، عند رصد تطور التعاون الاقتصادي الدولي والمتعدد الأطراف ، الجهود التي يبذلها لزيادة قدرة الأمم المتحدة على التركيز على مجالات المشاكل الحالية والمحتملة في الاقتصاد العالمي ، حتى يتسنى مساعدة الحكومات على اتخاذ تدابير متضافرة ، وبصفة خاصة لحل مشاكل التنمية في البلدان النامية .

٤٠ - وإن عمليات التشخيص المبكر والتحليل والرصد فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية لهي بالفعل من الأنشطة الرئيسية لمؤسسات الأمم المتحدة . وتوجد بالفعل شبكات للإنذار المبكر في بعض القطاعات(٤) . ويجري إنشاء شبكات أخرى على الصعيدين الوطني والدولي ، كما هي الحال بالنسبة للإجراءات المقرر اتخاذها في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية .

٤١ - وعلى الصعيد العالمي ، يلاحظ تفتت الجهد في أنشطة الأمم المتحدة للإنذار المبكر ؛ وعليه فإن قدرة المنظومة على الإنذار المبكر غير مجمّعة . وبفضل قدرات وإمكانات المنظومة ككل ، ثمة فرصة كبيرة فيما يبدو لاستحداث نهج متكامل للإنذار المبكر على الصعيد العالمي . ويمكن أن يعهد بالإنذار المبكر لفريق لتخطيط السياسات من أجل التنمية ، وقد اقترح تشكيل هذا الفريق في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة في عام ١٩٨٧ .

٤٢ - وقدم التقرير ذاته أفكارا تتعلق بإعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي فجاء به أنه "لا توجد اليوم هيئة حكومية دولية ذات طابع تمثيلي في الأمم المتحدة قادرة على التوجيه الموثوق به للدول الأعضاء ولمؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بأولويات البرامج العامة وتوزيع المسؤوليات واستخدام موارد المساعدة"(٥). واقتُرح أن يتخلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن وظائفه التداولية إلى لجان الجمعية العامة ويصبح مجلسا للوزراء للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ذا سلطات واسعة . وإن فكرة قيام مجلس أمن اقتصادي واجتماعي التي قدمتها عدة شخصيات بارزة فضلا عن مجموعات أخرى خارج الأمم المتحدة تتفق كثيرا مع هذا الاقتراح .

٤٣ - والحاجة إلى أمن اقتصادي دولي هي نتيجة منطقية للترابط المتزايد للاقتصادات الوطنية . ويعكس هذا الترابط بطابعه المعقد ، غير المتسق في كثير من الأحيان الصفة الدولية المتنامية للعمليات والهياكل الاقتصادية . وعليه ، فالسعي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي نتيجة لا مفر منها لاعتماد الدول المتزايد على المعاملات الاقتصادية مع الدول الأخرى ، عن طريق التجارة الخارجية بصفة رئيسية وأيضا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أنواع الانتقال الدولي لرؤوس الأموال وتدفقات اليد العاملة . إن تعاظم إنفاذية الاقتصادات الوطنية وتفاعلها ليتيح الفرصة لتحقيق فوائد أكبر ، لكنه يولّد أيضا توترات جديدة ويزيد من حساسية الاقتصادات الوطنية للتأثر بالعوامل الخارجية . وفي هذا السياق ، يمكن بتعاظم المصارحة والثقة بين الأطراف زيادة تعزيز الأمن الاقتصادي الدولي زيادة كبيرة . وبالفعل ، فإن نهجا عمليا وتدريجيا يؤكد الإجراءات الملموسة لبناء الثقة ويذلل المشاكل المشتركة قد يكون أفضل الطرق من الوجهة العملية لجعل العالم الذي يتوفر فيه المزيد من الأمن الاقتصادي للجميع رؤية حية دائما .

الحواشي

(١) عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٣٨ جاء ، أعد الأمين العام ، عام ١٩٨٥ ، بمساعدة مجموعة من الخبراء الحكوميين ، دراسة شاملة عن مفاهيم الأمن ترد في الوثيقة A/40/553 .

(٢) على نحو ما هو وارد أدناه ، يرد اقتراح مماثل في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة لسنة ١٩٨٧ . انظر : "الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ١" (A/42/1) .

الحواشـــي (تابع)

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعـــون ، الملحق رقم ١ (A/43/1) ، الصفحة ١١ .

(٤) يرد وصف لانشطة الإنذار المبكر القائمة في "دراسة الحالة الاقتصاديـــة في العالم ، ١٩٨٩" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع 89.II.C.1) .

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعـــون ، الملحق رقم ١ (A/42/1) ، الصفحة ٩ .

- - - - -